

7 قتلى في سبتمبر: مركز النديم يوثق "حصاد القهر" في مصر

الجمعة 3 أكتوبر 2025 01:40 م

في تقريره الشهري المعنون بـ"حصاد القهر"، كشف مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، يوم الخميس، عن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر، خاصة داخل أماكن الاحتجاز، حيث وثّق حالات وفاة وانتهاكات متعددة طالت عشرات السجناء، في مشهد يعكس واقعًا مؤلماً يتكرر بصمت.

وسلط التقرير الضوء على سبع حالات قتل وقعت خلال شهر سبتمبر الماضي، أثناء حملات أمنية في محافظتي أسيوط وأسوان من بين الضحايا، أسامة محمد سليمان فراج، المعروف بـ"أسامة ناصح"، الذي فقد حياته خلال مدهمة أمنية في مركز ساحل سليم، وعادل عون الله فرج سعيد، الذي قُتل داخل منزله برصاص رجال مباحث بني شقران. أما الضحايا الخمسة الآخرون، فقد ظلت هوياتهم مجهولة، بعدما لقوا مصرعهم في قرية وادي الصعايدة التابعة لمركز إدفو بأسوان، دون أن تُكشف تفاصيل عنهم أو تُعلن أسباب مقتلهم. ورغم مرور الأيام، تبقى هذه الأرواح شاهدة على واقع يتطلب مساءلة، وتبقى الأسئلة معلقة حول العدالة، والمحاسبة، وحقوق الحياة الذي لا ينبغي أن يُنتزع تحت أي ظرف.

وفيات في السجون والإهمال الطبي

كما سجل التقرير حالتين وفاة داخل أماكن الاحتجاز، إحداهما تعود إلى إبراهيم عيد صقر الذي توفي في سجن وادي النطرون بمحافظة البحيرة نتيجة الإهمال الطبي، والأخرى لمواطن مجهول توفي تحت التعذيب في قسم شرطة منيا القمح بمحافظة الشرقية. وأوضح المركز أن الحالتين تكرسان نمطا مكررا من الإهمال الطبي المتعمد والتعذيب المنهجي في السجون ومراكز الشرطة. ووثق "حصاد القهر" 161 حالة تدوير فردي و18 حالة تدوير جماعي، وهي ممارسة متكررة لإعادة توجيه اتهامات جديدة لمحتجزين سبق إصدار قرارات قضائية بالإفراج عنهم. كما سجل التقرير 11 حالة تعذيب فردي، و28 حالة إهمال طبي، و47 حالة إخفاء قسري، و114 حالة ظهور لأشخاص كانوا مخفيين قسريا، بالإضافة إلى 49 حالة عنف دولة.

ارتفاع أحكام الإعدام

من جهتها، وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إصدار 39 حكما بالإعدام خلال شهر أغسطس الماضي، شملت 30 قضية مختلفة، منها حکمان نهائيان غير قابلين للطعن، بينما أحييت أوراق 21 متهما آخرين إلى المفتي تمهيدا لتأكيد العقوبة بحقهم. وأكدت المبادرة أن هذه الأرقام تمثل الحد الأدنى مما يمكن التحقق منه، في ظل محدودية الشفافية. وتشير تقارير منظمات دولية، مثل منظمة العفو الدولية ومراسلون بلا حدود، إلى أن مصر أصبحت ضمن أكثر خمس دول في العالم تنفيذا لأحكام الإعدام في السنوات الأخيرة، غالبا في قضايا سياسية أو تظاهرات معارضة، وسط مخاوف واسعة من غياب ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك انتزاع الاعترافات تحت التعذيب وحرمان المتهمين من التواصل مع محاميهم. وأكدت منظمات حقوقية أن الاحتجاز المطول دون محاكمة، التعذيب والإخفاء القسري أصبحت ممارسات منهجية ضمن المنظومة، بينما يُستخدم القضاء الجنائي والعسكري في قمع المعارضة السياسية والمدنية. وسبق لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن دعا الحكومة المصرية مرارا إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام أو إعلان تجميد رسمي مؤقت، في ظل القلق الدولي من إساءة استخدامها.

شهادات حياة مفقودة خلف القضبان

يضيف تقرير "حصاد القهر" الأخير حلقة جديدة لسلسلة التقارير التي تؤكد التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان بمصر، إذ تتكرر الشهادات عن الموت البطيء خلف القضبان نتيجة الحرمان من الرعاية الطبية، إلى جانب تصاعد أحكام الإعدام. ويصف حقوقيون هذه الأرقام بأنها ليست مجرد إحصاءات، بل قصص إنسانية لعائلات فقدت أبنائها بالرصاص أو التعذيب أو الإهمال الطبي، فيما تبقى عشرات الأرواح الأخرى معلقة بين أروقة المحاكم وغرف الإعدام.